

محددات ميزان السياحة في مصر (1977-2022)

أحمد محمد حسين

مدرس الاقتصاد، معهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية، مصر
eg.eco.2050@gmail.com

Determinants of Tourism Balance in Egypt (1977-2022)

Ahmed Mohamed Hussien

Lecturer of Economics, Abbassia Institute for Computer & Commercial Science, Egypt
eg.eco.2050@gmail.com

DOI: [10.21608/ijppe.2024.338771](https://doi.org/10.21608/ijppe.2024.338771)

URL: [http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.338771](http://doi.org/10.21608/ijppe.2024.338771)

تاريخ استلام البحث: 2023/9/13، وتاريخ قبوله: 2023/10/25

توثيق البحث: حسين، أحمد. (2024). محددات ميزان السياحة في مصر (1977-2022). *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*, 3(1)، 12-40.

محددات ميزان السياحة في مصر (1977-2022)

المستخلص

لا تقتصر السياحة الدولية على السياحة الوافدة، وإنما تشمل أيضاً السياحة الخارجية، لذلك يصبح من الضروري معرفة الأثر على ميزان المدفوعات من السياحة الوافدة والسياحة الخارجية، وهو ما يُعرف بميزان السياحة. ومن ثمّ، فإن الهدف الأساسي من الدراسة الحالية يتمثل في: تحديد أهم العوامل المؤثرة في ميزان السياحة في مصر خلال الفترة من 1977 إلى 2022، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج NARDL. وانتهت إلى عدد من النتائج؛ أهمها: أن ميزان السياحة في مصر يتأثر في "الأجل الطويل" إيجابياً بسعر الصرف الحقيقي الفعّال، ونصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية، ويتأثر سلباً بنصيب الفرد من الدخل في مصر، حيث تباطأ بفترة واحدة. كما أنه يتأثر في "الأجل القصير" إيجابياً بنصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية، غير أنه يتأثر سلباً بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مصر، وبقرار تحرير سعر الصرف عام 2016، كما توصلت إلى أن فرضية "منحنى J" تنطبق على ميزان السياحة المصري، وأخيراً توصلت إلى أنه في الأجل القصير يتأثر بشكل "غير متناظر" بالتغيرات السلبية والإيجابية في نصيب الفرد في مصر. أما بالإضافة الأساسية التي تقدمها الدراسة الحالية لصناع القرار، فتظهر في التركيز على دراسة تأثير كل من السياحة الوافدة والسياحة الخارجية على ميزان المدفوعات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات؛ أهمها: اتباع سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري في علاج مشكلة تراجع معدل نمو الفائض في ميزان السياحة، مع مراعاة الآثار السلبية لهذه السياسة، كما أوصت بمواجهة الآثار السلبية قصيرة الأجل التي تتعرض لها شركات السياحة المصرية نتيجة تحقق فرضية منحنى J، وأخيراً أوصت بالحد من السياحة الخارجية.

الكلمات الدالة: شرط مارشال-ليزير، منحنى J، المدخل النقدي، ميزان السياحة، نموذج NARDL

المقدمة

لم تعد السياحة في القرن الحادي والعشرين مجرد أداة لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكنها أصبحت من الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وليس أدل على ذلك من تضمينها في ثلاثة من الأهداف الأممية السبعة عشر للتنمية المستدامة، وهي: الهدف الثامن، الذي يتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف الثاني عشر، الذي يهتم بالإنتاج والاستهلاك المسؤولين، والهدف الرابع عشر، الموجه نحو الحياة تحت الماء. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023).

وينبغي النظر إلى السياحة نظرة متكاملة؛ أي ينبغي مراعاة أنها مصدر إيراد للنقد الأجنبي مثلما هي مصدر إنفاق له. فالعبرة ليست بمجمل الإيرادات، ولكن العبرة بالحصيلة الصافية من النقد الأجنبي لهذا القطاع في مجمله، لذلك يصبح من الضروري معرفة الأثر على ميزان المدفوعات من "السياحة الوافدة" و"السياحة الخارجية" أو ما يُسمى بـ: "ميزان السياحة" (زيتون، 2002؛ العيسوي، 2007).

وفي رحاب هذه النظرة المتكاملة، تجدر الإشارة إلى ثلاثة أمور؛ أولها: أن "متحصلات السياحة في مصر" خلال الفترة 1977-2022 قد نمت من 15% في المتوسط خلال ثمانينيات القرن العشرين إلى ما يزيد عن 18% في المتوسط في تسعينيات ذلك القرن، ولكنها أخذت في الانخفاض منذ بداية الألفية الثالثة، فقد انخفضت من حوالي 11% في المتوسط في العقد الأول منها إلى حوالي 8.2% في المتوسط في العقد الثاني منها (IMF, 2023).

والأمر الثاني: أن "مدفوعات السياحة في مصر" قد امتصت ما يقرب من ثلث هذه المتحصلات في المتوسط خلال تلك الفترة. فقد ارتفعت نسبتها إلى تلك المتحصلات من حوالي 29% في المتوسط في ثمانينيات القرن العشرين إلى ما يقرب من 38% في المتوسط في تسعينيات ذلك القرن، ولكنها انخفضت إلى ما يزيد عن 16% في المتوسط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم عاودت الزيادة في العقد الثاني، إذ وصلت إلى ما يتعدى 33% في المتوسط (IMF, 2023).

أما الأمر الثالث، فهو أن "ميزان السياحة في مصر" يمتاز بتحقيق الفائض، غير أن معدل نمو هذا الفائض قد أخذ في الهبوط خلال الفترة المذكورة، فقد انخفض من حوالي 24% في المتوسط خلال ثمانينيات القرن العشرين إلى حوالي 18.5% في المتوسط في التسعينيات، ثم انخفض إلى حوالي 12.7% في المتوسط في العقد الأول

من القرن الحادي والعشرين، أما في العقد الثاني، فقد انخفض -بشكل كبير- إلى ما يقرب من -10.4% في المتوسط (IMF, 2023).

وعليه، يمكن القول: إنه في الوقت الذي تسعى فيه مصر إلى تدبير موارد النقد الأجنبي اللازمة لسد العجز في الميزان التجاري، يتراجع فائض ميزان السياحة بشكل مستمر؛ مما يتطلب البحث عن العوامل المسببة لهذا التراجع، والتعرف عليها.

ويُعزى التحسن أو التدهور في ميزان السياحة -كما سيأتي تفصيله- إلى عوامل عديدة؛ منها: الدخل في دولة المقصد السياحي، والدخل في الدول المصدرة للسياحة، وسعر الصرف الحقيقي.

بناءً على ما سبق، يمكن صياغة "إشكالية الدراسة" في سؤال رئيس مفاده:

ما أهم العوامل المحددة لميزان السياحة في مصر خلال الفترة (1977-2022)؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيس أربعة أسئلة فرعية، وهي: ما أهم محددات ميزان السياحة في مصر في الأجل الطويل؟ وما أبرز محددات ميزان السياحة في مصر في الأجل القصير؟ وهل تنطبق فرضية "منحنى J" على ميزان السياحة المصري؟ وما طبيعة العلاقة بين ميزان السياحة في مصر والمتغيرات المستقلة المحددة له في الأجلين الطويل والقصير من حيث التناظر واللاتناظر؟

وفي ضوء ما سبق، تهدف الدراسة الحالية إلى:

- تحديد أهم العوامل المؤثرة في ميزان السياحة المصري في الأجل الطويل.
- الكشف عن أهم العوامل المؤثرة في ميزان السياحة المصري في الأجل القصير.
- التحقق من مدى انطباق فرضية "منحنى J" على ميزان السياحة المصري.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين ميزان السياحة المصري والمتغيرات المحددة له، وذلك في الأجلين الطويل والقصير، من حيث كونها متناظرة أو غير متناظرة.

وتنقسم الدراسة بعد هذه المقدمة إلى خمسة أقسام رئيسية؛ الأول: محددات ميزان السياحة في الفكر الاقتصادي، والثاني: الدراسات السابقة، والقسم الثالث: السياحة في مصر ودور الدولة في تعزيزها (خلفية عامة)، أما القسم الرابع فيعرض منهجية الدراسة، والقسم الخامس يعرض النتائج التجريبية ومناقشتها، واختتمت الدراسة بأهم النتائج والتوصيات.

محددات ميزان السياحة في الفكر الاقتصادي

أشار Socher (1986) إلى أن السياحة لم تُذكر بشكل صريح في نظرية التجارة الدولية، ومن ثمَّ يمكن مناقشة ما يتصل بها من موضوعات اقتصادية في إطار نظريات التجارة الدولية ذات الصلة، على ذلك يمكن مناقشة "محددات ميزان السياحة" في سياق "محددات الميزان التجاري". ولقد استقر الفكر الاقتصادي على مناقشة محددات الميزان التجاري من خلال ثلاثة مداخل، هي: مدخل المرونات، ومدخل الاستيعاب، والمدخل النقدي. وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المداخل:

مدخل المرونات

يُعدُّ سعر الصرف -وفق هذا المدخل- المحدد الرئيس للميزان التجاري، ويمكن فهم كيفية تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال مفهومين اقتصاديين، هما: شرط "مارشال - ليرنر" Marshall - Lerner Condition، وفرضية "منحنى J" J-Curve.

أما شرط "مارشال - ليرنر"، فينص على أنه إذا كان مجموع القيم المطلقة لمرونتي الطلب المحلي على الواردات، والطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح، فإن انخفاض (تخفيض) قيمة العملة يؤدي تحسين الميزان التجاري.

ويوضح Bahmani-Oskooee et al. (2013) هذا الشرط بما ملخصه: يتكون الميزان التجاري لدولة ما من قيمة صادراتها مطروحاً منها قيمة وارداتها. وتقاس هذه القيم بالسعر مضروباً في الكمية، وعند انخفاض (تخفيض) قيمة عملة تلك البلد، ينبغي أن يؤدي انخفاض السعر إلى زيادة كمية الصادرات، وانخفاض كمية الواردات، لكن الميزان التجاري يتحسن فقط في حالة استجابة كميات الصادرات والواردات بالشكل الكافي الذي يعوض انخفاض الأسعار. وعلى ذلك ينبغي زيادة كمية الصادرات، أو تخفيض كمية الواردات حتى يحدث التوازن المنشود في الميزان التجاري.

وأما فرضية "منحنى J"، فتشير إلى أن التخفيض الحقيقي في قيمة العملة، يؤدي إلى تراجع الميزان التجاري للدولة في الأجل القصير، قبل أن يعمل على تحسينه في الأجل الطويل، فيما يشبه الحرف اللاتيني (J) (Magee, 1973). ويُفسر ذلك التراجع في الأجل القصير بوجود فجوات إبطاء، وهي عبارة فجوات زمنية تمر بين تعديل أسعار التعاقدات ما قبل وما بعد التخفيض، تُسمى "فجوات تعديل الأسعار"، وفجوات زمنية تستمر فترة من الزمن حتى تعديل الكميات المعروضة، تُسمى "فجوات تعديل الكميات".

وقد جاءت هذه الفرضية نتيجة الملاحظة العلمية لواقع الميزان التجاري الأمريكي، وذلك في أعقاب التخفيضات التي أجريت للدولار خلال عام 1971، وأسفرت عن زيادة العجز في الميزان التجاري في العام التالي على تلك التخفيضات؛ إذ وصل إلى 6.8 مليارات دولار، بعد أن كان العجز 2.7 مليار عام 1971 (Magee, 1973).

مدخل الاستيعاب

يُعتبر الإنفاق -حسب هذا المدخل- المحدد الرئيس للميزان التجاري. والسؤال المطروح هنا هو: كيف يؤثر الإنفاق على الميزان التجاري؟ والإجابة هي: أنه يفرض أن هناك اقتصادًا يقوم فقط بالإنتاج والاستهلاك والتجارة في البضائع، وأن طرفا المعادلة: $Y - A = X - M$ أو $A - Y = M - X$ متساويين في كل الفترات، وأن الفرق بين ما ينتج من سلع في الاقتصاد Y وما يتم استيعابه محلياً (من قبل المستخدمين المحليين) A مساوياً للفرق بين الصادرات X والواردات M . فعندما يكون الاستيعاب أكبر من الناتج، يجب أن يكون الفرق بينهما مساوياً للزيادة في الواردات عن الصادرات. وعندما يكون الإنتاج أكبر من الاستيعاب المحلي، فإن الفرق بينهما يجب أن يساوي الزيادة في الصادرات عن الواردات (موردخاي، 2007).

المدخل النقدي

تُعدُّ النقود -في إطار هذا المدخل- المحدد الرئيس للميزان التجاري، ونظرًا لأن أنصار هذا المدخل ينظرون إلى ميزان المدفوعات نظرة إجمالية، فإنهم يفترضون أن التغيرات في الاحتياطيات الدولية -بوصفها مقياسًا لاختلال ميزان المدفوعات- تعتبر دالة في عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها؛ إذ يؤدي فائض العرض النقدي إلى النقص في الاحتياطيات الدولية، ويؤدي فائض الطلب على النقود إلى زيادة الاحتياطيات الدولية؛ وعلى هذا تعتبر التغيرات في مستوى الاحتياطيات الدولية الآلية التي بموجبها يتحقق التوازن بين العرض والطلب على النقود (عبيد، 2010).

الدراسات السابقة

على الرغم من أن الأدب الاقتصادي التطبيقي يزخر بدراسات عديدة عن "محددات الميزان التجاري"، فإن الدراسات التي تتعلق بـ: "محددات ميزان السياحة" قليلة نسبيًا. وفيما يلي عرض موجز لبعض الدراسات التي ركزت على محدثات ميزان السياحة، مع الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت محدثات الميزان التجاري. ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى نوعين: دراسات تبنت مدخل المرونات، ودراسات جمعت بين أكثر من مدخل.

دراسات تبنت مدخل المرونات

يتعلق بالميزان التجاري كثير من الدراسات التي تتبنى هذا المدخل، ومن أمثلتها دراسات كل من: Bahmani- Oskooee and Fariditavana (2016)، وخضير (2018)، وشحاتة ومعن (2020)، وعبد القادر (2022)، وعبد ربه (2022).

أما الدراسات التي تتعلق بميزان السياحة، فهي قليلة نسبياً. ومنها: دراسة كل من Lamsso and Masoomzadeh (2017) اللذين سعيا إلى الكشف عن تأثير تغيرات سعر الصرف على ميزان السياحة في مجموعتين من دول الجذب السياحي الرئيسة، الأولى: دول ذات دخل مرتفع، والثانية: دول ذات دخل متوسط منخفض، وذلك خلال الفترة 1995-2013، وتشمل هذه الدول: السويد والنرويج وبلغاريا وجنوب إفريقيا واليابان وإيران وجورجيا والصين ومصر وماليزيا. ولتحقيق هدف الدراسة استخدمنا نموذج Vector Error Correctoin Model (VECM) ودالة الاستجابة النبضية، وتوصلا إلى أن فرضية "منحنى J" تنطبق على السويد وجنوب إفريقيا وبلغاريا وإيران ومصر، ولكنها لم تنطبق على اليابان والنرويج وماليزيا وجورجيا والصين، وأن التغيرات التي تحدث في ميزان السياحة في كل من اليابان والسويد وجنوب إفريقيا ومصر وماليزيا والصين تعود -بشكل أساسي- إلى التغيرات في سعر الصرف، أما التغيرات التي تحدث ميزان السياحة في كل من النرويج وبلغاريا، فتعود إلى الدخل الأجنبي، وأما التغيرات التي تحدث في ميزان السياحة في كل من جورجيا وإيران، فتعود إلى التغيرات في الدخل المحلي.

كما سعى Ongan et al. (2018) إلى التعرف على تأثير تغيرات أسعار الصرف الحقيقية بين الدولار الأمريكي والبيزو المكسيكي، وكذلك بين الدولار الأمريكي والدولار الكندي على ميزان السياحة الأمريكي في الفترة من الشهر الأول من عام 1996 إلى الشهر السادس من عام 2016. وباستخدام نموذج Autoregressive Distributed Lag (ARDL) غير الخطي، تم الانتهاء إلى أن السائحين المكسيكيين والكنديين يستجيبون بشكل إيجابي لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات بلادهم، ومن ثمَّ يتحسن ميزان السياحة الأمريكي على المستوى الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية وهاتين الدولتين، وأن الانخفاضات والارتفاعات في قيمة الدولار الأمريكي لها تأثيرات غير متماثلة على ميزان السياحة مع المكسيك، ولها تأثيرات متماثلة على ميزان السياحة مع كندا.

واستهدف Citak (2018) تحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان السياحة بين تركيا وثمانية دول أوروبية مختارة خلال الفترة 1970-2016. وللوصول إلى هذا الهدف؛ اعتمد على نموذج Vector Autoregressive (VAR)، وتوصل إلى أن ميزان السياحة يستجيب لصدمة 1% في سعر الصرف استجابة سلبية وذات دلالة إحصائية، وهو ما يعني انطباق فرضية "منحنى J" على ميزان السياحة بين تركيا وتلك الدول.

كما استهدف Dogru et al. (2019) التحقق من تأثير انخفاض سعر الصرف، وارتفاع قيمته على ميزان السياحة بين الولايات المتحدة وكل من كندا والمملكة المتحدة والمكسيك للفترة من شهر يناير عام 1996 إلى شهر يونيو عام 2017. ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام نموذج ARDL -الخطي وغير الخطي- وتم التوصل إلى أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي يؤدي إلى تحسن ميزان السياحة مع الشركاء الثلاثة، وأن ارتفاع قيمته تؤدي إلى تدهوره مع كندا والمملكة المتحدة، وليس لها تأثير عليه مع المكسيك، وأن هذه النتائج تتعارض مع فرضية "منحنى J"، وتدعم شرط "مارشال-ليرنر".

وحاول Işık et al. (2019) دراسة تأثير تغيرات سعر الصرف على ميزان السياحة بين إسبانيا وتركيا، ولتحقيق هذا الغرض استخدموا نموذج ARDL غير الخطي، وتوصلوا إلى أن انخفاض قيمة اليورو يدعم ميزان السياحة الإسباني مع تركيا، أما ارتفاع قيمته، فليس له تأثير على ميزان السياحة بين البلدين.

كما حاول Maulana et al. (2021) تحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان السياحة لإندونيسيا -بشكل ثنائي- مع أستراليا والصين واليابان وماليزيا وسنغافورة. وللوصول إلى ذلك الهدف استخدموا نموذج ARDL الخطي وغير الخطي، وتوصلوا إلى أن السائحين الصينيين واليابانيين يستجيبون -بشكل إيجابي- لانخفاض سعر الصرف الحقيقي لعملة إندونيسيا مع بلادهم، وهو ما يدعم ميزان السياحة الإندونيسي، وأن العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري بين إندونيسيا والصين واليابان غير متماثلة، في حين أنها متماثلة في حالة ميزان السياحة بين إندونيسيا وأستراليا وماليزيا وسنغافورة، وأن هناك دلائل على حدوث فرضية "منحنى J" في حالة ميزان السياحة بين إندونيسيا والصين، وكذلك بين إندونيسيا واليابان.

ويتضح مما سبق، أن هذه الدراسات لم تتفق على إثبات أو نفي فرضية "J-Curve"، ذلك على الرغم من أنها أجريت في دول عديدة، وفي فترات متنوعة، وباستخدام سلاسل زمنية شهرية أحياناً وسنوية أحياناً أخرى، وبالاعتماد على أساليب إحصائية مختلفة، وهذا يدل على أن هذه الفرضية لا تزال في حاجة إلى مزيد من الاختبار، كما أنها لم تتناول ميزان السياحة المصري، فيما عدا دراسة Lamsso and Masoomzadeh (2017) التي تناولت حالة مصر ضمن مجموعة من الدول.

دراسات جمعت بين أكثر من مدخل

يرتبط بالميزان التجاري دراسات عديدة من هذا النوع، كدراسات كل من شهاب (2016)، و Ditta et al. (2020)، و Fufa (2022)، ونجا (2023).

أما الدراسات التي ترتبط بميزان السياحة، فهي قليلة، ومنها دراسة Cheng et al. (2013) الذين سعوا إلى بحث تأثير سعر الصرف الحقيقي والدخل على إيرادات ومدفوعات السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال بيانات فصلية للفترة 1973-2010. ومن أجل ذلك اعتمدوا على نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي Structural VAR (SVAR)، وتوصلوا إلى أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي يؤدي إلى زيادة عائدات السياحة، ولكنه لا يؤثر على مدفوعاتها، وأن السائحين الأمريكيين في الخارج يتأثرون بالتغيرات في الدخل، وأن السائحين الوافدين إلى الولايات المتحدة لا يتأثرون بالتغيرات في الدخل.

كما استهدف Chi (2015) بحث الآثار قصيرة وطويلة المدى للدخل، وأسعار الصرف على مدفوعات ومتحصلات السياحة الأمريكية، وذلك للتعرف على المحددات الديناميكية لميزان السياحة الأمريكي للفترة 1960-2011، وتوصل من خلال استخدام نموذج ARDL الخطي إلى أن مدفوعات ومتحصلات السياحة الأمريكية تستجيب على الأمد الطويل -بشكل كبير- للتغيرات في الدخل الحقيقي، وهو ما يعني -ضمنًا- أن النمو النسبي للدخل الأجنبي إلى الدخل المحلي هو المحدد الرئيس لميزان السياحة الأمريكي، وأن سعر الصرف الحقيقي يُعدُّ عاملاً مهمًا على المدى الطويل في التأثير على ميزان السياحة، وهذا يعني أن التغيرات في سعر الدولار الأمريكي -ارتفاعًا وانخفاضًا- تُعدُّ مسؤولة عن تدهور أو تحسن ميزان السياحة الأمريكي، وأن للتغيرات في الدخل تأثيرًا كبيرًا على مدفوعات ومتحصلات السياحة الأمريكية في الأجل القصير.

وسعى Akay et al. (2017) إلى بحث تأثير سعر الصرف والدخل على ميزان السياحة التركي، وذلك بالاعتماد على بيانات فصلية للفترة 1998-2011. وباستخدام "منهجية جوهانس" للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، توصلوا إلى أن الدخل هو المتغير الأكثر أهمية في تفسير ميزان السياحة التركي على المدى الطويل، وأن كلا من الدخل الأجنبي وسعر الصرف يؤثران بشكل إيجابي على ميزان السياحة، وأن الدخل المحلي يؤثر سلبًا عليه، وأن الدخل المحلي هو العامل الوحيد الذي له تأثير ذو دلالة إحصائية على ميزان السياحة في الأجل القصير، ولم توجد دلائل على تحقق فرضية "منحنى J" في ميزان السياحة التركي.

ويتضح من العرض السابق أن الدراسات من هذا النوع ليست قليلة العدد فحسب، ولكنها أيضًا اعتمدت على أساليب إحصائية تتعامل مع الظواهر الاقتصادية على أنها ظواهر خطية، وهذا يتعارض مع طبيعتها، التي تتسم باللاخطية، كما أنها لم تتناول ميزان السياحة المصري بالبحث والتحليل.

وعليه، فإن القيمة المضافة للدراسة الحالية تتمثل في: محاولة الانتقال من التركيز على دراسة محددات الميزان التجاري (المستوى الكلي)، إلى التركيز على دراسة محددات ميزان السياحة (المستوى القطاعي)، وكذلك محاولة

الانتقال من التركيز على دراسة تأثير السياحة الوافدة على ميزان المدفوعات، إلى التركيز على دراسة تأثير كل من "السياحة الوافدة" و"السياحة الخارجية" على ميزان المدفوعات. هذا بالإضافة إلى استخدام "نموذج ARDL غير الخطي"، الذي يُعد نموذجًا حديثًا للتكامل المشترك، أو هو حالة خاصة من نموذج متجه تصحيح الخطأ يأخذ في اعتباره اللاخطية.

السياحة في مصر ودور الدولة في تعزيزها: خلفية عامة

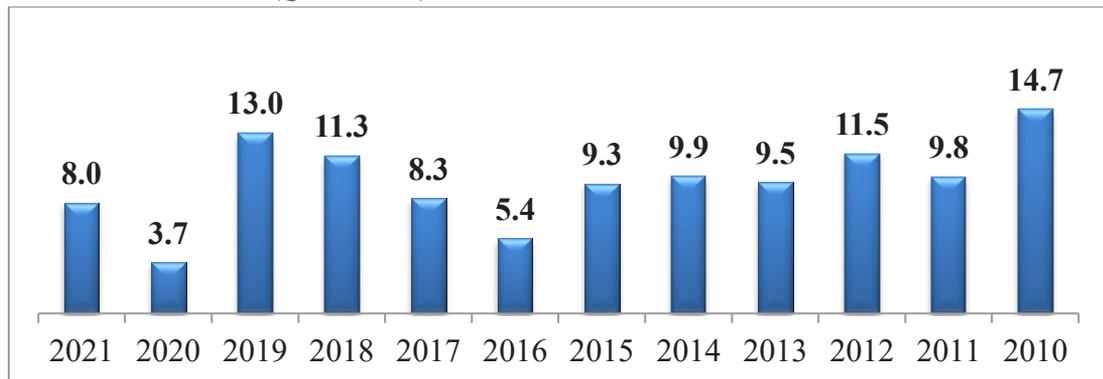
يُعد هذا القسم للدراسة بنبذة مختصرة عن السياحة في مصر خلال الفترة 2010-2022، تتضمن: تطورها، وأهميتها الاقتصادية، واستراتيجية تنميتها، وجهود الدولة لتعزيزها، وذلك قبل الانتقال إلى عرض الدراسة التجريبية.

السياحة في مصر: تطورها وأهميتها الاقتصادية

في سياق تطور حركة السياحة الوافدة إلى مصر، يتضح من الشكل (1) أن عدد السائحين الوافدين إليها قد تراوح ما بين 14.7 مليون عام 2010، و8 ملايين عام 2021، بمتوسط عام بلغ 9.5 ملايين في الفترة (2010-2021). وذلك على الرغم من الظروف التي مرت بها مصر خلال ذلك العقد. ولعل أبرز ما يلفت النظر هو النقلب الشديد في أعداد السائحين من 14.7 مليون عام 2010 إلى 9.8 ملايين عام 2011 بنسبة 33%؛ بسبب ثورة 25 يناير 2011، ثم انخفضت من 11.5 مليون عام 2012 إلى 9.5 ملايين عام 2013 بنسبة 17%؛ بسبب ثورة 30 يونيو 2013، وكذلك انخفضت من 9.3 ملايين عام 2015 إلى 5.4 ملايين عام 2016 بنسبة 42%؛ بسبب حادث الطائرة الروسية وقرار تعويم الجنيه. وانخفضت كذلك من 13 مليون عام 2019 إلى 3.7 ملايين عام 2020 بنسبة 72%؛ متأثرة بوباء كورونا، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 8 ملايين عام 2021 بنسبة 116%؛ بسبب الكشف عن المصل المضاد للفيروس. وكل ذلك يدل على تأثر صناعة السياحة الشديد بالأحداث السياسية والاقتصادية والطبيعية.

الشكل 1.

تطور عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة 2010-2021 (بالمليون سائح)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، (2011-2022).

وأما عن الأهمية الاقتصادية للسياحة في مصر، فتظهر من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هي:

المساهمة في توفير النقد الأجنبي

تُعدُّ السياحة من أهم مصادر توفير النقد الأجنبي لمصر، فقد احتلت المركز الثاني من تلك المصادر عام 2010؛ إذ بلغت إيراداتها 11.6 مليار دولار، مقابل 13.6 لصادرات غير النفطية. ولكنها تدنت إلى المركز الرابع عام 2015؛ وذلك لأن إيراداتها انخفضت إلى 7.4 مليار دولار مقابل 19.3 مليار لتحويلات العاملين بالخارج، و13.4 مليار للصادرات غير النفطية، و8.9 مليارات للصادرات النفطية. وتَحسَّن وضعها بمركز واحد عام 2020؛ إذ وصلت إلى المركز الثالث بإيرادات قدرها 9.9 مليارات دولار، وذلك بعد تحويلات العاملين بالخارج (27.8 مليار دولار)، والصادرات غير النفطية (17.9 مليار دولار)، أما الصادرات النفطية فبلغت إيراداتها 8.5 مليارات دولار (البنك المركزي المصري، 2010 - 2020).

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (السنوات 2010-2022) إلى أن السياحة (قطاع المطاعم والفنادق) تسهم بشكل مباشر - في الناتج المحلي الإجمالي في مصر للفترة 2010-2022 بنسبة تتراوح ما بين حوالي 3.5% عام 2010/2009، وحوالي 1.8% عام 2021/2020، بمتوسط عام حوالي 2.5%. أما بيانات وزارة السياحة والآثار (السنوات 2010-2016)، فتشير إلى أن النسب الحقيقية تتراوح ما بين 5.7% عام 2010، وحوالي 3.3% عام 2015، بمتوسط عام للفترة 2010-2015 حوالي 4.4%. ولا شك أن الإسهام غير المباشر لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يزيد من هذه النسب كثيراً؛ نظراً لتشابكه مع القطاعات الاقتصادية الأخرى كما سبق بيانه.

المساهمة في خلق فرص العمل

تسهم صناعة السياحة المصرية في توفير فرص العمل بشكل مباشر وغير مباشر؛ وذلك لارتباطاتها الأمامية والخلفية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى. فقد أشارت المشاط (نوفمبر 2019) إلى أن السياحة تسهم في توفير ما يقرب من مليوني فرصة عمل مباشرة، وحوالي 1.9 مليون فرصة عمل غير مباشرة، بما يقرب من أربعة ملايين فرصة عمل، وهو ما يمثل حوالي 12.6% من قوة العمل في مصر.

دور الدولة في تعزيز السياحة في مصر

تحظى السياحة باهتمام كبير من الدولة المصرية، ويتجلى ذلك من خلال الإشارة إلى أمرين:

استراتيجية التنمية السياحية في مصر

ترتكز الأهداف الاستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة في مصر على ستة محاور رئيسية؛ أولها: الإصلاح المؤسسي والتشريعي، وثانيها: زيادة القدرة التنافسية، وذلك من خلال رفع كفاءة البنية الخدمية والأساسية، وتحقيق تنافسية الأسعار والرسوم المرتبطة بالنشاط السياحي، وتعزيز وسائل وأنشطة الترويج والتسويق والتحفيز السياحي، وثالثها: تهيئة البيئة الاقتصادية، وذلك بالعمل على زيادة القدرات التمويلية، وتشجيع الاستثمارات السياحية، ورابعها: دعم وبناء قدرات العنصر البشري، وخامسها: تعظيم الاستفادة من الوسائل التكنولوجية، وسادسها: الحفاظ على التوازن البيئي واستدامة النشاطين السياحي والأثري (الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والآثار: <https://mota.gov.eg/ar/>).

جهود الدولة المصرية لتعزيز قطاع السياحة

تسهم الدولة في تعزيز قطاع السياحة بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، فهي تسهم في تعزيزه -بشكل مباشر- من خلال تقديم الدعم المالي، وذلك في إطار مبادرات عديدة -خصوصاً في ظل أزمة كورونا- مثل: دعم المنشآت السياحية والعاملين بالقطاع، وإطلاق العديد من الحملات الترويجية لتنشيط السياحة، مثل: مبادرة "اكتشف مصر من بيتك". كما تسهم الدولة في تعزيز هذا القطاع -بشكل غير مباشر- من خلال تطوير البنية التحتية، وتطوير المدن، وتحقيق الأمن والأمان، وتطوير البنى التحتية والطرق، وتطوير وإنشاء المدن الساحلية، مثل: مدينة العلمين الجديدة، ومدينة الجلالة، وتطوير بعض المناطق الأثرية والسياحية، والترويج للسياحة من خلال عدد كبير من الاكتشافات الأثرية والفعاليات المصاحبة لها، مثل: رحلة نقل مركب الملك خوفو، ورحلة نقل المومياوات الملكية، وإحياء طريق الكباش بالأقصر، إلى جانب اكتشافات سقارة من حين لآخر، بالإضافة إلى افتتاح المتحف القومي للحضارة المصرية، والاستعدادات لافتتاح المتحف الآتوني بالمنيا، وتطوير مسار العائلة المقدسة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سبتمبر 2022).

منهجية الدراسة

أسهمت مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة في اقتراح نموذج الدراسة، وفي التعرف على المنهجيات التجريبية المتاحة لتقديره. وفيما يلي عرض موجز لمنهجية الدراسة التي تتضمن: النموذج المقترح والبيانات المستخدمة، والمنهجية التجريبية.

النموذج والبيانات

تتمثل العوامل الرئيسية المحددة لميزان السياحة (TB) -استناداً إلى بعض الأدبيات والدراسات السابقة- في الدخل المحلي (YD)، والدخل في بقية العالم (YW)، وسعر الصرف الحقيقي (RE)، وهو ما يعني أن تلك

الدراسات ومعها الدراسة الحالية، تتبنى مدخلي المرونات والاستيعاب دون المدخل النقدي في تفسير التغيرات قصيرة وطويلة الأجل في ميزان السياحة. ووفقاً لهذا يمكن كتابة النموذج المقترح على الصورة الضمنية التالية:

$$TB_t = f(YD_t, YW_t, RE_t) \quad (1)$$

وفيما يلي تعريف مختصر بمتغيرات المعادلة (1) متبوعة بعرض موجز لتطورها:

المتغير التابع (ميزان السياحة)

عبرت الدراسات السابقة عن ميزان السياحة بطرق مختلفة، فمنها من عبر عنه بالنسبة بين متحصلات السياحة ومدفوعاتها، أو العكس، ومنها من عبر عنه بالفرق بينهما. أما الدراسة الحالية، فتعبر عنه بالنسبة المئوية بين متحصلات السياحة ومدفوعاتها؛ وذلك لتتبع حركة الفائض -ارتفاعاً وانخفاضاً- في ميزان السياحة المصري، كما أنها استخدمت إيرادات ومدفوعات السفر المسجلة في ميزان المدفوعات المصري للتعبير عن إيرادات ومدفوعات السياحة.

المتغيرات المستقلة

تشمل ثلاثة متغيرات:

سعر الصرف الحقيقي. استخدمت الدراسة سعر الصرف الحقيقي الفعّال بين مصر و65 دولة من شركائها التجاريين، للتعبير عن سعر الصرف الحقيقي.

الدخل المحلي (في دولة المقصد السياحي). استخدمت الدراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للتعبير عن الدخل المحلي.

الدخل في بقية العالم (في دول المصدر السياحي). استخدمت الدراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأوروبية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للتعبير عن الدخل في بقية العالم؛ وذلك لأن نسبة الوافدين من الدول الأوروبية للسياحة في مصر من إجمالي الوافدين تقترب من 55% في المتوسط خلال الفترة محل النظر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 1981-2022).

ويُلاحظ من الشكل (2) أن هذه المتغيرات قد مرت بتطورات عديدة خلال فترة الدراسة؛ منها:

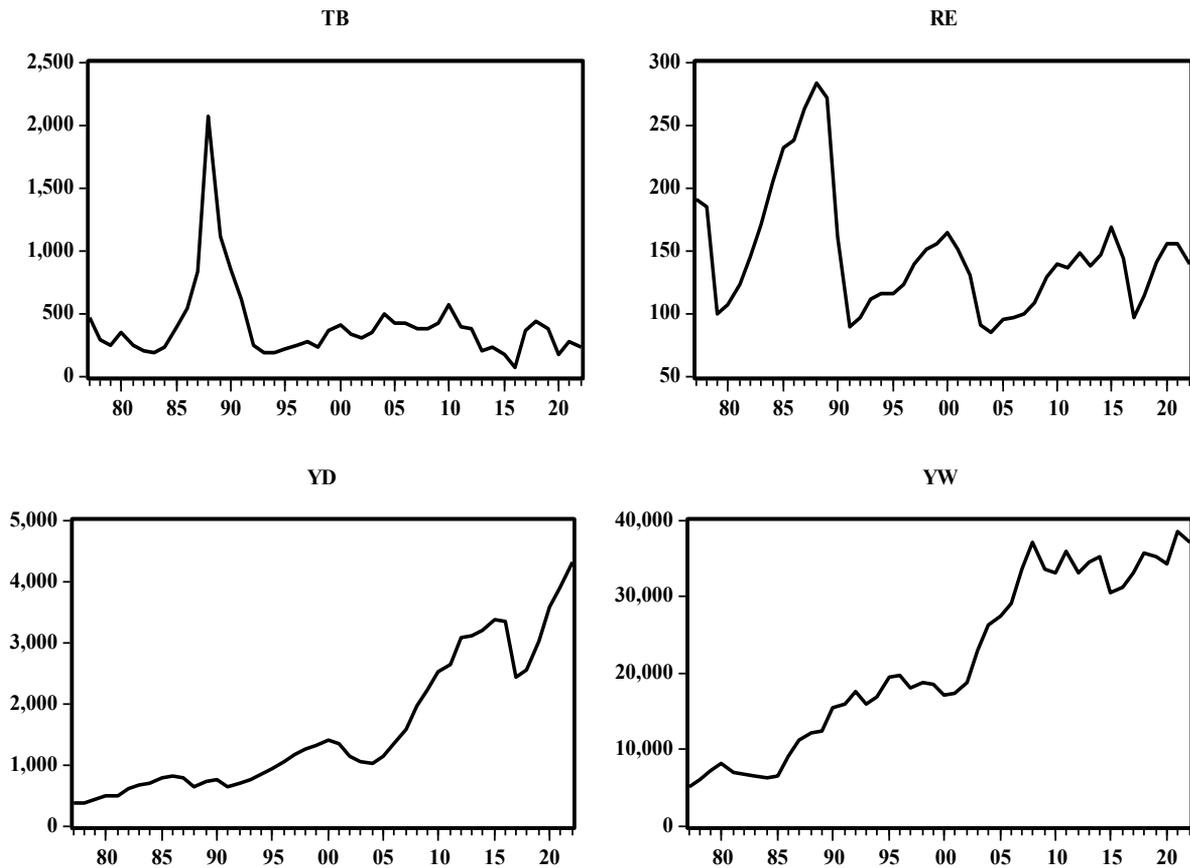
أولاً: حقق "ميزان السياحة" المصري فائضاً بشكل مستمر خلال الفترة محل البحث. فقد كانت نسبة تغطية متحصلات السياحة لمدفوعاتها تفوق 100% خلال تلك الفترة، فيما عدا عام 2016 (نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصري، ووقوع حادثة تحطم الطائرة الروسية)، وتقلبت هذه النسبة حول متوسط عام قدره 400%. كما أنها تزايدت بشكل كبير خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، إذ تراوحت ما

بين 500% و2000%، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى انخفاض المدفوعات وليس إلى ارتفاع المتحصلات، ويرجع هذا بدوره إلى ظروف الاقتصاد المصري في تلك الفترة، ولكنها بدأت في التراجع منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فقد كانت تدور حول متوسط أقل من 300%.

ويمكن تبرير تقلبات الفائض في ميزان السياحة بما أشارت إليه زيتون (2002) بأن الطلب السياحي يتسم بحساسية شديدة للأحداث السياسية والاقتصادية المختلفة، وأنه من المعتقد أن هبوط الطلب السياحي بسبب هذه الأحداث يتخذ شكل دورة متكررة كل ثلاث أو أربع سنوات، وأن سنة الهبوط السياحي تليها سنة رواج. وبما أشارت إليه رجب (2022) بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري يتسم بالتقلبات نتيجة للأحداث الإرهابية والأزمات المحلية والعالمية، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل مسيرة النمو السياحي المخطط لها، غير أن تلك الأحداث أثبتت أن قطاع السياحة له القدرة على استيعاب الصدمات والنهوض بشكل سريع.

الشكل 2.

تطور متغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

ثانياً: اتسم "سعر الصرف الحقيقي الفعال للجنيه المصري" بالتقلب خلال الفترة المحددة للبحث؛ إذ يمكن رصد خمس قيم عظمى، وخمس قيم دنيا، أما القيم العظمى فقد تحققت في الأعوام: 1978، 1988، 2000، 2015، 2020، وأما القيم الدنيا فقد حدثت في الأعوام: 1979، 1991، 2004، 2017، 2022. ويلاحظ أن الفجوة بين القيم العظمى والدنيا تضيق مع الوقت؛ مما يدل على أن قيمة الجنيه المصري تتجه إلى الاستقرار نسبياً، وتتجه نحو الانخفاض.

ولعل السبب في ذلك التقلب في قيمة الجنيه المصري يرجع إلى سياسات تخفيض قيمته مقابل الدولار الأمريكي التي اتبعتها الحكومات المصرية المتعاقبة. فقد تم تخفيض تلك القيمة خمس مرات خلال الفترة المحددة للدراسة: الأولى عام 1978، والثانية في الفترة 1988-1991، والثالثة عام 2004، والرابعة عام 2016، والخامسة عام 2022 (العيسوي، 2007، البنك المركزي المصري، 2016-2022).

ثالثاً: أخذ "نصيب الفرد من الدخل في مصر" خلال فترة البحث اتجاهاً عاماً صاعداً مع وجود بعض الانكسارات نتيجة ظروف اقتصادية وسياسية وبيئية؛ حيث إنه اتجه إلى الارتفاع من عام 1977 إلى عام 2000، ثم أخذ في الانخفاض قليلاً - حتى عام 2004، ولكنه عاود الارتفاع مرة أخرى حتى عام 2015، ثم انخفض قليلاً حتى عام 2017، وأخيراً عاود الارتفاع حتى عام 2022، وقد تراوح بين ما يزيد عن 350 دولاراً عام 1977 وما يزيد عن 4000 دولار عام 2022 كمتوسط عام للفترة.

رابعاً: اتجه "نصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية" اتجاهاً عاماً صاعداً خلال فترة البحث، ما عدا الفترة من 2008 إلى 2022، التي اتسمت بالاستقرار النسبي. فقد اتجه إلى الزيادة من عام 1977 إلى عام 2000، ثم أخذ في التصاعد بنسبة أكبر حتى عام 2008، وعندها بدأ في الاستقرار نسبياً. ويحظى الفرد في تلك الدول بنصيب مرتفع من الدخل، إذ تراوح بين ما يقرب من 5000 دولار عام 1977 وما يزيد عن 38 ألف دولار عام 2021 في المتوسط خلال الفترة.

أما **البيانات المتعلقة بتلك المتغيرات**، فقد استقتها الدراسة الحالية من مصادر ثلاثة؛ أولها: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي على الإنترنت (IMF, 2023)، وهي مصدر بيانات إيرادات ومدفوعات السياحة (إيرادات ومدفوعات السفر المسجلة في ميزان المدفوعات المصري). والثاني: قاعدة بيانات البنك الدولي على الإنترنت (WB, 2023)، وهي مصدر بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر والدول الأوروبية. والمصدر الثالث: قاعدة بيانات Bruegel على الإنترنت (Bruegel, 2023)، وهي مصدر بيانات سعر الصرف

الحقيقي لعدد 178 دولة في العالم، من بينها مصر، علماً بأن هذه القاعدة تعتمد على منهجية (Darvas, 2021) في تقدير بيانات سعر الصرف.

وتتمثل عينة الدراسة في سلسلة زمنية سنوية مكونة من 46 مشاهدة تبدأ بعام 1977 وتنتهي بعام 2022. والسبب في اختيار البيانات السنوية هو توفيرها لجميع متغيرات النموذج المستخدم. كما أن اختيار فترة الدراسة يرجع إلى سببين؛ الأول: أنها تبدأ -تقريباً- بعد انفتاح الاقتصاد المصري على العالم الغربي عام 1974، تلك الفترة التي بدأت تزدهر فيها السياحة الوافدة لمصر من الدول الغربية، خاصة الأوروبية، والسبب الثاني: أن المنهجية التجريبية المستخدمة -كما سيأتي تفصيلها- تحتاج إلى سلسلة زمنية طويلة حتى يمكن الوثوق في نتائجها.

المنهجية التجريبية

تُعبّر المعادلة (1) عن نموذج الدراسة على الصورة الضمنية. ولكي يصبح هذا النموذج قابلاً للتقدير والاختبار، ينبغي كتابته على الصورة الصريحة، التالية:

$$TB_t = \beta_0 + \beta_1 YD_t + \beta_2 YW_t + \beta_3 RE_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث:

β_0 : الحد الثابت، و β_1 ، β_2 ، β_3 : معاملات المتغيرات المستقلة على التوالي، و ε : حد الخطأ العشوائي، و t : الزمن.

وباستخدام الحروف الصغيرة للتعبير عن اللوغاريتمات الطبيعية للمتغيرات، يمكن كتابة المعادلة (2) على الصورة اللوغاريتمية التالية:

$$tb_t = \beta_0 + \beta_1 yd_t + \beta_2 yw_t + \beta_3 re_t + \varepsilon_t \quad (3)$$

ويرجع السبب في اختيار الشكل اللوغاريتمي في تقدير معاملات النموذج إلى أنه يجعل البيانات أكثر استقراراً، وييسر تفسير النتائج، وأن التباين الذي ينتج عنه يتسم بالتجانس بدرجة أكبر من ذلك الذي ينتج عن البيانات في صورتها الصريحة (Juselius et al., 2014; Lutkepohl, & Xu, 2012).

وبعد صياغة نموذج الدراسة على صورة قياسية قابلة للتقدير والاختبار (معادلة 2)، وتحويله إلى الشكل اللوغاريتمي (معادلة 3)، أصبح من الضروري تحديد طريقة تقديره واختباره.

وعلى ذلك، يُقترح تقدير واختبار النموذج باستخدام منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج "الانحدار الذاتي مع توزيع فترات الإبطاء غير الخطي" (NARDL) Nonlinear Autoregressive Distributed Lag، الذي قام بتطويره كل من Shin et al. عام 2014، وذلك بالاعتماد على "نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد" Unrestricted Error Correction Model (UECM). ويرجع استخدام هذه المنهجية إلى سببين؛ أولهما: أن السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات النموذج - كما هو واضح من الجدول (1) - بعضها مستقر في المستوى $I(0)$ ، وبعضها الآخر مستقر عند الفرق الأول $I(1)$ ؛ وذلك حسب اختبارين لجذر الوحدة هما: اختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF)، واختبار فيليبس - بيرون Phillips-Perron (PP). وهذا هو الشرط الأساسي لاستخدام ذلك النموذج (Shin et al., 2014).

الجدول 1.

نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبائي: ديكي-فولار (ADF)، وفيليبس بيرون (PP)

PP		ADF		المتغيرات
قاطع واتجاه زمني	قاطع	قاطع واتجاه زمني	قاطع	
-4.7795***	-3.1435**	-3.1047	-3.0377**	TB
-2.1611	-2.1732	-3.7143**	-3.5096**	RE
-0.8243	0.9487	-1.7591	0.454	YD
-2.4268	-0.6809	-2.2637	-0.7017	YW
-17.7686***	-7.3806***	-7.2844***	-7.3631***	Δ TB
-3.7986**	-3.903***	-5.4291***	-5.5445***	Δ RE
-4.1165**	-4.0499***	-4.3283***	-4.1052***	Δ YD
-6.1433***	-6.2202***	-6.1417***	-6.2189***	Δ YW

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

ملاحظة: تشير * و ** و *** إلى مستوى معنوية 5% و 1%، على التوالي.

والسبب الثاني في اختيار المنهجية يرجع إلى أن نموذج NARDL يُعدُّ تعميماً لنموذج ARDL. فهو يَحتمل "اللاخطية"؛ أي أنه يَحتمل أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع يمكن أن تكون غير خطية، وهو يَحتمل "اللاتناظر"؛ أي أنه يَحتمل أن التغيرات الإيجابية في المتغير المستقل تختلف في تأثيرها على المتغير التابع عن التغيرات السلبية.

ويمكن تقدير النموذج المقترح باستخدام نموذج NARDL على مراحل ثلاث، كما يلي:

تقدير النموذج وإجراء اختبار التناظر

وتبدأ هذه المرحلة بتقدير النموذج المقترح، وذلك بعد إعادة صياغته (المعادلة 4) على صورة نموذج NARDL، بافتراض أن تأثير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع غير متناظر (Shin et al., 2014)، وذلك كما يلي:

$$\begin{aligned} \Delta tb_t = & \rho tb_{t-1} + \theta_1^+ yd_{t-1}^+ + \theta_1^- yd_{t-1}^- + \theta_2^+ yw_{t-1}^+ + \theta_2^- yw_{t-1}^- + \theta_3^+ re_{t-1}^+ + \theta_3^- re_{t-1}^- \\ & + \sum_{j=1}^{p-1} \gamma_j' \Delta tb_{t-j} + \sum_{k_1=0}^{q_1-1} (\varphi_{1,k_1}^+ \Delta yd_{t-1}^+ + \varphi_{1,k_1}^- \Delta yd_{t-1}^-) + \sum_{k_2=0}^{q_2-1} (\varphi_{3,k_2}^+ \Delta yw_{t-1}^+ \\ & + \varphi_{3,k_2}^- \Delta yw_{t-1}^-) + \sum_{k_3=0}^{q_3-1} (\varphi_{3,k_3}^+ \Delta re_{t-1}^+ + \varphi_{3,k_3}^- \Delta re_{t-1}^-) + \varepsilon_t \end{aligned} \quad (4)$$

حيث: ρ, θ^+, θ^- : معاملات الأجل الطويل، و $\gamma_j, \varphi_{i,k_i}^+, \varphi_{i,k_i}^-$: معاملات الأجل القصير، و p, q_i : فترات

إبطاء؛ إذ إن $k=1, \dots, q-1$ ، و $i=1, 2, 3$ ، و $j=1, \dots, p-1$.

علمًا بأن هذا التقدير يتطلب تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى، كما أنه يتطلب تحديد مكونات النموذج؛ أي تحديد ما إذا كان النموذج يتضمن ثابتًا فقط، أو ثابتًا واتجاهًا زمنيًا، أو اتجاهًا زمنيًا فقط، أو بدون ثابت أو اتجاه زمني، وهذه العملية تخضع للمحاولة والخطأ للوصول إلى الوضع المناسب.

وبعد تقدير النموذج يجب التأكد من سلامته الإحصائية، وذلك بإجراء بعض "الاختبارات التشخيصية"، مثل: اختبار "التوزيع الطبيعي للبواقي" Jarque-Bera، واختبار "الارتباط الذاتي" Breusch-Godfrey، الذي يُستخدم للتعرف على ما إذا كان هناك ارتباط سلسلي بين البواقي أم لا، واختبار ARCH، الذي يستخدم لقياس ثبات التباين، هذا بالإضافة إلى اختبار "القوة التفسيرية للنموذج" من خلال قيمتي R-squared و Adjusted R-squared. وبعد ذلك، يتم إجراء "اختبار التناظر"؛ وذلك للكشف عن مدى تناظر تأثير المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل وفي الأجل القصير وفي الأجلين الطويل والقصير معًا على المتغير التابع. أما في الأجل الطويل فيختبر الفرض العدمي: $H_0: (\beta^+ = -\theta^+/\rho) = (\beta^- = -\theta^-/\rho)$ الذي يثبت التناظر، مقابل الفرض البديل الذي ينفيه. وأما في الأجل القصير فيختبر الفرض العدمي: $H_0: \sum_{k_i=0}^{q_i-1} \varphi_{i,k_i}^+ = \sum_{k_i=0}^{q_i-1} \varphi_{i,k_i}^-$ الذي يُقر التناظر مقابل الفرض البديل الذي لا يقره. وأما في الأجلين الطويل والقصير معًا فيختبر الفرض العدمي: $H_0: \sum_{k_i=0}^{q_i-1} I_{i,k_i}^- = \sum_{k_i=0}^{q_i-1} I_{i,k_i}^+$ and $\beta^+ = \beta^-$ الذي يقضي بالتناظر مقابل الفرض البديل الذي يقضي باللاتناظر.

وبناءً على نتيجة هذا الاختبار تُعاد صياغة النموذج أخذًا في الاعتبار التأثير المتناظر وغير المتناظر للمتغيرات المستقلة؛ وذلك لأن نموذج NARDL يتيح التقدير في ظل عدم تناظر المتغيرات المستقلة كلياً أو جزئياً (بعضها متناظر وبعضها غير متناظر).

وبعد ذلك يتم تقدير النموذج في صياغته الجديدة، ثم اختبار سلامته الإحصائية، واختبار مدى تناظر متغيراته، وذلك باتباع الخطوات المشار إليها سابقاً. فإذا تبين أنه سليم من الناحية الإحصائية، يتم الاعتماد عليه في المرحلتين التاليتين:

إجراء اختبار الحدود وتقدير علاقات الأجل الطويل

يُستخدم "اختبار الحدود" Bound Test في تحديد العلاقة التوازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج. وذلك باختبار الفرض العدمي: $H_0: \rho = \theta^+ = \theta^- = 0$ ، الذي ينفي وجود التكامل المشترك، مقابل الفرض البديل الذي يُثبت وجود التكامل المشترك. ويُتخذ القرار بناءً على مقارنة قيم إحصائية (F) المحسوبة بالقيم الحرجة المستخرجة من جداول بيرسون (Pesaran et al., 2001) عند مستويات معنوية 1% و 5% و 10%، فإذا كانت قيمة (F) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند 5%، يُرفض الفرض العدمي ويُقبل الفرض البديل. وإذا كانت قيمة (F) أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة عند 5%، يُقبل الفرض العدمي ويُرفض الفرض البديل. وإذا كانت قيمة (F) تقع بين الحدين الأعلى والأدنى للقيم الحرجة عند 5%، تكون العلاقة غير حاسمة.

أما "معاملات الأجل الطويل"، فيمكن تقديرها باستخدام الصيغة: $\beta^+ = -\theta^+/\rho$ و $\beta^- = -\theta^-/\rho$.

تقدير معامل تصحيح الخطأ وعلاقات الأجل القصير

يمكن تقدير هذه المعاملات باستخدام المعادلة (4) بعد إعادة صياغتها على صورة نموذج تصحيح الخطأ

التالي (Shin et al., 2014):

$$\Delta tb_t = \rho \xi_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \gamma_j' \Delta tb_{t-j} + \sum_{k_1=0}^{q_1-1} (\varphi_{1,k_1}^+ \Delta y d_{t-1}^+ + \varphi_{1,k_1}^- \varphi y d_{t-1}^-) + \sum_{k_2=0}^{q_2-1} (\varphi_{2,k_2}^+ \Delta y w_{t-1}^+ + \varphi_{2,k_2}^- \varphi y w_{t-1}^-) + \sum_{k_3=0}^{q_3-1} (\varphi_{3,k_3}^+ \Delta r e_{t-1}^+ + \varphi_{3,k_3}^- \varphi r e_{t-1}^-) + \varepsilon_t \quad (5)$$

حيث: ξ_t يمثل "حد تصحيح الخطأ"؛ ρ يشير إلى "معامل تصحيح الخطأ"، الذي يُعبر عن سرعة العودة (أو التكيف) من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، ولكي يحدث ذلك يجب أن تكون قيمته سالبة ومعنوية، أما γ_j ، φ_{i,k_i}^+ ، φ_{i,k_i}^- فهي معاملات الأجل القصير.

النتائج التجريبية ومناقشتها

اقتصر البحث في القسم السابق على عرض النموذج القياسي المقترح، والبيانات، والمنهجية التجريبية بمراحلها الثلاث. وفيما يلي عرض، وتحليل، ومناقشة نتائج تطبيق تلك المنهجية التجريبية.

نتائج تقدير النموذج واختبار التناظر

في هذا السياق، وبغرض اختيار نموذج NARDL الأفضل للتقدير، تم تجريب نموذجين:

النموذج الأول

هو النموذج الذي تمثله المعادلة (4)، وقد تم تقديره بافتراض أن تأثير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع غير متناظر، ومع وجود ثابت وفترتي إبطاء. وقد تبين بعد محاولات عديدة أن النموذج الأفضل هو: ARDL (2,1,0,0).

وبعد إجراء التقدير، أجريت بعض "الاختبارات التشخيصية"، التي أظهرت أن النموذج صالح لتفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة والتنبؤ بها. فكما يتضح من الجدول (2) فإن القوة التفسيرية للنموذج تُعد مرتفعة؛ حيث إن قيمة R-squared تقترب من 74%، وقيمة Adjusted R-squared تتعدى 65%، وأن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً؛ إذ إن قيمة المعلمة المتعلقة باختبار Jarque-Bera غير دالة إحصائياً عند 5%، كما أنه لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي؛ وذلك لأن قيمة إحصاء (F) المتعلقة باختبار Breusch-Godfrey غير معنوية عند 5%، وأن التباين يتسم بالثبات؛ لأن قيمة إحصاء (F) المرتبطة باختبار ARCH غير معنوية كذلك عند 5%.

وبعد ذلك أجرى "اختبار التناظر" الذي يشير -كما هو ظاهر من الجدول (3)- إلى أن دخل الفرد في مصر له تأثير غير متناظر على ميزان السياحة في الأجل القصير فقط؛ حيث إن قيمة إحصاء (F) معنوية عند 5%. أما سعر الصرف الحقيقي الفعال، ودخل الفرد في الدول الأوروبية، فتأثيرهما على ذلك الميزان غير متناظر (متماثل) في الأجلين الطويل والقصير؛ وذلك لأن قيمة إحصاء (F) ليس لها دلالة إحصائية عند 5%.

وبناءً على ذلك يمكن إعادة صياغة النموذج الأول (معادلة 4) كما يلي:

$$\Delta tb_t = \rho tb_{t-1} + \theta_1' yd_{t-1} + \theta_2' yw_{t-1} + \theta_3' re_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \gamma_j' \Delta tb_{t-j} + \sum_{k_1=0}^{q_1-1} (\varphi_{1,k_1}^+)' \Delta yd_{t-1}^+ + \varphi_{1,k_1}^-)' \varphi yd_{t-1}^- + \sum_{k_2=0}^{q_2-1} \varphi_{2,k_2}' \Delta yw_{t-1} + \sum_{k_3=0}^{q_3-1} \varphi_{3,k_3}' \Delta re_{t-1} + \varepsilon_t \quad (6)$$

الجدول 2.

نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذجين الأول والثاني

النموذج الثاني		النموذج الأول		إحصائية الاختبار	الاختبارات
الاحتمال	القيمة	الاحتمال	القيمة		
-	0.7518	-	0.7398	R-squared	القوة التفسيرية للنموذج
-	0.6765	-	0.6504	Adjusted R-squared	
0.9774	0.0455	0.55003	1.1955	Jarque - Bera	التوزيع الطبيعي: Jarque - Bera
0.9695	0.0309	0.89740	0.1086	F - statistic	الارتباط الذاتي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
0.3396	1.1103	0.2103	1.6229	F - statistic	عدم ثبات التباين: ARCH

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

الجدول 3.

نتائج اختبار التناظر لمعاملات النموذجين الأول والثاني

النموذج الثاني		النموذج الأول		المتغير	الأجل
الاحتمال	إحصاء (F)	الاحتمال	إحصاء (F)		
-	-	0.1625	2.044291	re	الأجل الطويل
-	-	0.1897	1.795073	yd	
-	-	0.6912	0.160649	yw	
-	-	NA	NA	re	الأجل القصير
0.0029	10.33368	0.0015	11.99579	yd	
-	-	NA	NA	yw	
-	-	NA	NA	re	الأجلين الطويل والقصير معاً
-	-	0.0033	6.848954	yd	
-	-	NA	NA	yw	

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

النموذج الثاني

هو النموذج الذي تعبر عنه المعادلة (6)، وقد تم تقديره على أساس أن نصيب الفرد من الدخل هو المتغير الوحيد الذي له تأثير غير متناظر على ميزان السياحة في مصر، وذلك بناء على نتائج اختبار التناظر المشار إليه سابقاً. وقد أجرى هذا التقدير في ظل وجود ثابت، وفترتي إبطاء. واتضح بعد عدة محاولات أن النموذج الأفضل هو: $ARDL(2,2,0,1)$.

وكما سبق، تم اختبار قدرة ذلك النموذج على التفسير والتنبؤ من خلال بعض "الاختبارات التشخيصية"، واتضح -كما هو مبين في الجدول (2) - أنه يصلح لذلك.

وأخيراً، أجري "اختبار التناظر" مرة أخرى، وتبين منه -كما هو ملخص في الجدول (3)- أن دخل الفرد في مصر له تأثير غير متناظر على ميزان السياحة، ويقتصر ذلك على الأجل القصير فقط؛ إذ إن قيمة إحصاء (F) معنوية عند 5%، أما بقية المتغيرات فتأثيراتها متماثلة.

وعلى ذلك، يمكن الاعتماد على نتائج النموذج الثاني في المرحلتين التاليتين.

نتائج اختبار الحدود وتقدير علاقات الأجل الطويل

يتضح من الجدول (4) أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة تفوق الحدود الدنيا والعليا للقيم الحرجة لهذا الاختبار، وذلك عند مستويات المعنوية 10% و5% و1%، على التوالي.

الجدول 4.

ملخص نتائج اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود *Bounds Test*)

مستويات المعنوية			الحدود العليا والدنيا	إحصاء (F)
1%	5%	10%		
6.610	4.803	4.020	الحد الأعلى I(1)	12.078578
5.018	3.548	2.933	الحد الأدنى I(0)	

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

ويتضح من الجدول (5) ما يلي:

أولاً: توجد علاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى 1% بين سعر الصرف الحقيقي الفعال وميزان السياحة المصري؛ وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف (تخفيض قيمة الجنيه) بنسبة 1%، تؤدي إلى زيادة فائض الميزان بنسبة 1.3%، والعكس يحدث في حالة انخفاضه. وبهذا تكون هذه العلاقة مرنة، مما يدل على تحقق شرط "مارشال - ليرنر"، ومن ثم فاعلية سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري في تحسين فائض ميزان السياحة في الأجل الطويل. ويمكن تفسير ذلك بأن الجنيه المصري مقوم بأعلى من قيمته الحقيقية.

تتفق هذه النتيجة مع التحليل النظري، ومع نتائج دراسات عديدة، منها: (Ongan et al., 2018)؛ (Dogru et al., 2019)؛ (Maulana et al., 2021). غير أنها تختلف عن دراستي: (Dogru et al., 2019) في حالة المكسيك، و(Işık et al., 2019) في حالة الارتفاع.

ولعل في هذه النتيجة ما يبرر سياسة الدولة في تخفيض قيمة الجنيه بين حين وآخر كما سبقته الإشارة إلى ذلك.

ثانياً: هناك علاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى أقل من 5% بين متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية مبطاً بفترة واحدة وميزان السياحة المصري، أي أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في تلك الدول في عام ما بنسبة 1%، يؤدي إلى ارتفاع فائض ميزان السياحة في مصر في العام التالي لذلك العام بنسبة 0.82%، والعكس يحدث في حالة انخفاضه. ولعل ذلك يشير إلى أن زيادة دخل الفرد في تلك الدول يؤدي إلى توجيه جزء منها للسياحة في مصر، مما يحسن ميزان السياحة المصري. وهذه النتيجة تتفق مع المنطق النظري، ومع ما توصلت إليه دراسة (Akay et al. (2017).

ثالثاً: العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل في مصر مبطاً بسنة واحدة وميزان السياحة علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى أدنى من 5%. أي أنه في حالة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في سنة ما بنسبة 1%، فإن فائض الميزان ينخفض في العام التالي لتلك السنة بنسبة 0.65%، ويحدث العكس في حالة الانخفاض. ولعل ذلك يدل على أن زيادة دخل الفرد في مصر تؤدي إلى زيادة السياحة العكسية، نتيجة ارتفاع القوة الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الفائض في ميزان السياحة. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم تحليله نظرياً، ومع ما جاءت به دراسة (Akay et al. (2017).

الجدول 5.

تقديرات معاملات النموذج في الأجل الطويل

الاحتمال	إحصاء (t)	المعاملات	المتغيرات
0.0001	4.371218	1.307985	re
0.0219	2.381953	0.822023	yw(-1)
0.0380	-2.143753	-0.652035	yd(-1)

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ وعلاقات الأجل القصير

يُلاحظ من الجدول (6) أن قيمة "معامل تصحيح الخطأ" (-1) CointEq (-1) سالبة (-0.65) ومعنوية عند مستوى أقل من 5%. وهذا يدل على أن انحرافات ميزان السياحة في الأجل القصير تُصحح سنوياً بنسبة 65%؛ أي أن الوصول إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يستغرق حوالي سنة ونصف. وهذا يعني أن انحرافات ميزان السياحة في الأجل القصير تُصحح (تُعدل) في الأجل الطويل.

الجدول 6.

تقديرات معاملات النموذج في الأجل القصير

المتغيرات	المعاملات	إحصاء (t)	الاحتمال
CointEq	-0.650107	-7.259926	0.0000
Dtb(-1)	0.172851	1.881170	0.0681
Dyw	1.284839	3.077167	0.0040
Dyw(-1)	0.805086	1.836162	0.0746
@DcumdPos(YD)	0.703235	0.920902	0.3632
@DcumdNeg(YD)	-3.967104	-4.961982	0.0000
@Year=2016	-0.984553	-3.529188	0.0012
C	-2.864906	-7.372727	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

كما يُلاحظ من الجدول 6 - أيضاً - أشياء، أهمها:

أولاً: هناك علاقة طردية ومعنوية عند مستوى 1% بين نصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية وميزان السياحة في مصر؛ أي أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في تلك الدول بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع فائض الميزان في مصر في الأجل القصير بنسبة 1.28%، وذلك في العام نفسه، أما في العام التالي فتتخفض هذه النسبة إلى 0.8%، وذلك عند مستوى معنوية 7%. ولعل هذه المرونة المرتفعة تدل على الاستجابة السريعة للمواطن الأوروبي للسياحة في مصر نتيجة ارتفاع دخله ولو مؤقتاً (الأجل القصير)، وينبغي أن يراعى هذا في الترويج للسياحة المصرية.

ثانياً: توجد علاقة غير متناظرة بين نصيب الفرد من الدخل في مصر وميزان السياحة. فهناك علاقة طردية وغير معنوية عند مستوى أعلى من 10% بينهما في حالة زيادة نصيب الفرد؛ أي أن هذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع فائض الميزان.

وهذه النتيجة غير متوقعة، ولكن يمكن تبريرها بأنه عندما يرتفع نصيب الفرد من الدخل، فإن المصريين لا يوجهون مدخراتهم إلى السياحة في الأجل القصير، وإنما يوجهونها إليها في الأجل الطويل، وذلك في صورة رحلات للحج والعمرة في الغالب.

هذا في حالة الزيادة، أما في حالة الانخفاض، فإن هناك علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى أقل من 5% بين انخفاض نصيب الفرد من الدخل في مصر وميزان السياحة، وهذا معناه أن انخفاض نصيب الفرد بنسبة 1%، يؤدي إلى ارتفاع فائض الميزان بنسبة تصل إلى 4% - فالعلاقة العكسية والانخفاض

ينتجان علاقة موجبة- ولعل هذه المرونة تدل على أن الانخفاض المؤقت (في الأجل القصير) يؤدي إلى انخفاض السياحة في الخارج، وهذا ينعكس -بشكل إيجابي- على ميزان السياحة.

ثالثًا: تنطبق فرضية "منحنى J" على ميزان السياحة المصري. ومن الدلائل على ذلك: أن تخفيض قيمة الجنيه المصري الذي تم عام 2016 كان له تأثير عكسي ومعنوي عند مستوى 1% على ذلك الميزان. فقد أدى إلى ارتفاع قيمة مدفوعات السياحة (4110.4 ملايين دولار) عن متحصلاتها (2644.9 مليون دولار). هذا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل-كما سبقت الإشارة- فإن الذي حدث هو عكس ذلك، مما يشير إلى انطباق تلك الفرضية على ميزان السياحة في مصر.

وتتفق هذه النتيجة مع (Lamsso and Masoomzadeh, 2017) في حالة إيران وبلغاريا وجنوب إفريقيا والسويد ومصر، و(Citak 2018)، و(Maulana et al., 2021) في حالة ميزان السياحة بين إندونيسيا واليابان، وكذلك بين إندونيسيا والصين. ولكنها تختلف مع (Akay et al., 2017)، (Lamsso and Masoomzadeh 2017) في حالة جورجيا والصين وماليزيا والنرويج واليابان، و(Dogru et al., 2019).

النتائج والتوصيات

بعد دراسة موضوع "محددات ميزان السياحة في مصر: 1977-2022"، يمكن استخلاص أربع نتائج رئيسية؛ أولها: أن ميزان السياحة في مصر -في الأجل الطويل- يتأثر إيجابياً بسعر الصرف الحقيقي الفعال، ونصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية مبطاً بسنة واحدة، ولكنه يتأثر سلبياً بنصيب الفرد من الدخل في مصر مبطاً بسنة واحدة أيضاً، والثانية: أن ميزان السياحة في مصر -في الأجل القصير- يتأثر إيجابياً بنصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية، غير أنه يتأثر سلبياً بالانخفاض في نصيب الفرد من الدخل في مصر، وكذلك تأثر بقرار تخفيض قيمة الجنيه المصري عام 2016، والنتيجة الثالثة: أن فرضية "منحنى J" تنطبق على ميزان السياحة المصري؛ أما النتيجة الرابعة فهي: أن ميزان السياحة المصري يتأثر بشكل غير متناظر بالتغيرات الإيجابية والسلبية في نصيب الفرد من الدخل في مصر، وذلك في الأجل القصير.

وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة الحالية باتباع سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري في علاج مشكلة تراجع معدل نمو الفائض في ميزان السياحة، مع مراعاة التبعات الاقتصادية السلبية لهذه السياسة. كما توصي بمواجهة الآثار السلبية "قصيرة الأجل" التي تتعرض لها شركات السياحة نتيجة سياسة تخفيض قيمة الجنيه، وذلك نتيجة انطباق "فرضية منحنى J" على ميزان السياحة في مصر. وكذلك توصي بتشجيع السياحة الداخلية عن طريق الجهود التسويقية والتنشيط السعري؛ وذلك للحد من السياحة الخارجية.

المراجع

المراجع العربية

- البنك المركزي المصري. (2010-2020). *بيانات ميزان المدفوعات*، القاهرة.
- البنك المركزي المصري. (شهور مختلفة، 2016-2022). *النشرة الإحصائية الشهرية*، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (1981-2022). *الكتاب الإحصائي السنوي*، القاهرة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2023). *التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية*، الأمم المتحدة، بيروت.
- خضير، علياء نبيل. (2018). اختبار فرضية منحنى J على الميزان التجاري بين مصر والصين. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 5(1)، 41-13.
- رجب، عادل. (سبتمبر، 2022). آفاق السياحة المصرية في ظل التحول للجمهورية الجديدة، *سلسلة رؤى على طريق التنمية*، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.
- زيتون، محيا. (2002). *السياحة ومستقبل مصر: بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر*، القاهرة، مصر.
- شحاتة، وفاء بسيوني السيد؛ معن، رمضان السيد. (2020). دور سياسات سعر الصرف في تصحيح الاختلال الخارجي في مصر خلال الفترة 1990-2018. *المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)*، 37(2)، 57-94.
- شهاب، محمد عبد الحميد محمد. (2016). تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة من 1985 إلى 2015. *مجلة مصر المعاصرة*، 107(521)، 39-86.
- عبد ربه، نشوى محمد. (2022). آثار ارتفاع سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري المصري من خلال فرضية J-Curve خلال الفترة (1980-2020). *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*، 59(3)، 205-229، الإسكندرية، مصر.
- عبد القادر، عيد رشاد. (2022). اختبار فرضية مارشال - ليرنر: دراسة حالة الاقتصاد المصري. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (جامعة عين شمس)*، 52(2)، 335-368.
- عبيد، جمال محمود عطية. (2010). *محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1986-2007)*. *مجلة مركز (صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي)*، 14(41)، 247-285. جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- العيسوي، إبراهيم. (2007). *الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا*، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2023). *التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية*، الأمم المتحدة، بيروت.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (سبتمبر، 2022). *السياحة في مصر، سلسلة جهود على طريق التنمية، العدد الثالث*، القاهرة.

- المشاط، رانيا. (نوفمبر 2019). برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة: إمكانات وآفاق. *مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*، 4(63)، 8 - 15.
- موردخاي، كريانين. (2007). *الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات*، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، وعلي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- نجا، علي عبد الوهاب. (2023). *محددات العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة (1980-2021) "دراسة تحليلية قياسية"*. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*، 8(16)، 13-52. جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2010-2022). *الحسابات القومية، القاهرة*.
- وزارة السياحة والآثار (2010-2016). *تقرير الحسابات الفرعية للسياحة، القاهرة*.
- وزارة السياحة والآثار، الموقع الإلكتروني: <https://mota.gov.eg/ar> (2023/10/24).

المراجع الأجنبية

- Akay, G. H., Cifter, A., & Teke, O. (2017). Turkish tourism, exchange rates and income. *Tourism Economics*, 23(1), 66-77.
- Bahmani-Oskooee, M., & Fariditavana, H. (2016). Nonlinear ARDL approach and the J-curve phenomenon. *Open Economies Review*, 27(1), 51-70.
- Bahmani-Oskooee, M., Halicioglu, F., & Hegerty, S. W. (2013). Empirical tests of the Marshall-Lerner condition: a literature review. *Journal of Economic Studies*, 40(3), 411-443.
- Bruegel (2023). *Bruegel datasets*. <https://www.bruegel.org/datasets> (Accessed: 3/8/2023)
- Cheng, K. M., Kim, H., & Thompson, H. (2013). The real exchange rate and the balance of trade in US tourism. *International Review of Economics & Finance*, 25, 122-128.
- Chi, J. (2015). Dynamic impacts of income and the exchange rate on US tourism, 1960-2011. *Tourism Economics*, 21(5), 1047-1060.
- Citak, F. (2018). Exchange rate and Turkish tourism trade. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(4), 206-213.
- Darvas, Z. (2021). Timely measurement of real effective exchange rates. *Working Paper #15*, Bruegel.
- Ditta A., Asim H. & Rehman H. U. (2020). An econometric analysis of exigent determinants of trade balance in Finland: An autoregressive distributed lag (ARDL) approach. *Review of Applied Management and Social Sciences (RAMSS)*, 3(3), 347-360.
- Dogru, T., Isik, C., & Sirakaya-Turk, E. (2019). The balance of trade and exchange rates: Theory and contemporary evidence from tourism. *Tourism Management*, 74, 12-23.
- Fufa G. B. (2022). Analysis of the determinants of relative trade balance in Ethiopia: econometric time series application, *International Journal of Information. Business and Management*, 14(2), 58-68.

- IMF. (2023). *International Monetary Fund*. <https://www.imf.org/en/Data> (Accessed: 3/8/2023)
- Işık, C., Radulescu, M., & Fedajev, A. (2019). The effects of exchange rate depreciations and appreciations on the tourism trade balance: The case of Spain. *Eastern Journal of European studies*, 10(1), 221–237.
- Juselius, K., Moller, N. F., & Tarp, F. (2014). The long-run impact of foreign aid in 36 African countries: Insights from multivariate time series analysis. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 76(2), 153–184.
- Lamsso, M. S., & Masoomzadeh, S. (2017). Study of impact of exchange rate on tourism balance of payment in countries with top tourist attractions: Vector Error Correction Approach. *International Journal of Tourism & Hospitality Reviews*, 4(1), 10–19.
- Lutkepohl, H., & Xu, F. (June 2012). The role of the log transformation in forecasting economic variables. *Empirical Economics*, 42(3), 619–638, Springer,
- Magee, S. P. (1973). Currency contracts, pass-through, and devaluation. *Brookings Papers on Economic Activity*, 1973(1), 303–325.
- Maulana, A., Dawood, T., & Zulham, T. (2021). Asymmetrical exchange rates effect on Indonesia's trade balance in tourism. *Jurnal Ekonomi dan Kebijakan (JEJAK)*, 14(1), 102–122.
- Ongan, S., Işık, C., & Özdemir, D. (2018). The asymmetric effects of exchange rates on the US tourism balances in the NAFTA countries: An application of the nonlinear ARDL approach. *Journal of Applied Economics and Business Research*, 8(3), 162–174.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326.
- Shin, Y., Yu, B., & Greenwood-Nimmo, M. (2014). *Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework. Festschrift in honor of Peter Schmidt: Econometric methods and applications*. Springer, 281–314.
- Socher, K. (1986). Tourism in the theory of international trade and payments. *The Tourist Review*, 41(3), 24–26.
- WB. (2023). *World Bank Open Data*. <https://data.worldbank.org/> (Accessed: 3/8/2023)

Determinants of Tourism Balance in Egypt (1977–2022)

Abstract

International tourism is not only limited to inbound tourism, but it also includes outbound tourism. Therefore, it has become necessary to know the extent of the impact of inbound and outbound tourism on the balance of payments, which is known as tourism balance. The purpose of this study is to determine the most important determinants of tourism balance in Egypt during 1977–2022. To achieve this purpose, the study employed a nonlinear autoregressive distributed lag (NARDL) co-integration methodology. The results showed that the Egyptian tourism balance is positively affected in the long-run by the real effective exchange rate and the per capita income in European countries by one lag period. However, it is negatively affected by the per capita income in Egypt by one lag period as well. It is also positively affected in the short-run by per capita income in European countries. However, it was negatively affected by the decline in per capita income in Egypt, and by the resolution to devalue the Egyptian pound in 2016. It also concluded that the “J-curve” hypothesis applies to the Egyptian tourism balance. Finally, it found that in the short-run, the Egyptian tourism balance is affected “asymmetrically” by negative and positive changes in per capita income in Egypt. The main contribution of the current study to the decision maker is to focus on studying the impact of both inbound and outbound tourism on the balance of payments. The study concluded with a set of recommendations, among which is adopting a policy of devaluing the Egyptian pound to address the problem of the decline in the growth rate of the surplus in the tourism balance, taking into account its inflation implications; and addressing the short-run negative impacts on the tourism companies as a result of the Egyptian pound devaluation policy; and limiting outbound tourism (tourism by Egyptians abroad).

Keywords: Marshall-Lerner condition, J-curve, monetary approach, tourism balance, NARDL model